

شارك الجهاز المركزي للإحصاء بالاجتماع الافتراضي الذي اقامه صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع الشريك العالمي لبيانات التنمية المستدامة، و خدمة غانا الاحصائية ومكتب الأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان في استضافة الاجتماع الافتراضي لمدة ثلاثة أيام مع الخبراء التقنيين والأكاديميين وعامة الجمهور لمناقشة موضوع الوصول مقابل الخصوصية: الحالة الخاصة لبيانات السكان . في الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2020

وبين الخبراء على الأهمية الهائلة للبيانات السكانية الشاملة والعالية الدقة، وعلى الحكومات التوقع بنقاط الضعف، والتأهب لإجراءات الاستجابة. مع تسليط الضوء على التقاطع بين الفوائد المجتمعية للبيانات السكانية ومخاوف الخصوصية المحتملة. في هذا، COVID-19 يعزز أولوية البيانات السكانية الحديثة للمواطن مع المرونة في مواجهة أي أزمات صحية، أن تعزيز الوصول إلى بيانات سكانية أكثر تفصيلاً وعن صحة الفرد في وقت واحد، مع ضرورة حماية البيانات الشخصية والخصوصية. ففي قمة نيروبي لعام 2019 والاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، عقد الشركاء جلسة توقيع حول "دمقرطة البيانات لـ تطوير "Democratizing Data for Development – تم تسليط الضوء على التوترات الناشئة بين الحاجة إلى زيادة الوصول إلى البيانات السكانية، والحاجة المتزامنة لتعزيز الحماية على خصوصية البيانات.

هذا التوتر هو محور اجتماع فريق الخبراء هذا في حين تم تبني "ثورة البيانات" على نطاق واسع، فإن الحكومات في مراحل مختلفة جدًا في تطوير واعتماد أنظمة إدارة البيانات ذات الصلة، أي التشريعات المتعلقة بخصوصية البيانات. المخاوف بشأن خصوصية البيانات غير المنظمة التي تعيق وصول الجمهور إلى بيانات التعداد والتسجيل والاستقصاء في البلدان.

طالما لم يتم حل هذه التوترات، لا يمكن تحقيق إمكانات تطوير البيانات السكانية الحديثة. وتوفر البيانات الجغرافية المكانية رغم الإمكانات لدعم اتخاذ القرار في مجموعة واسعة من المجالات من تقديم الخدمات الصحية إلى تخطيط الأعمال. وتوفر أنظمة تكنولوجيا المعلومات قدرة غير مسبوقه على دمج البيانات عبر مصادر متعددة - على سبيل المثال، ربط السجلات الفردية من الصحة والرعاية الاجتماعية والمساعدة الاقتصادية لإنشاء تعداد قائم على التسجيل أو سجل السكان. حيث يتم دمج المعايير الحيوية بشكل متزايد في بيانات السكان كجزء من أنظمة الهوية القانونية الحديثة، ولديها القدرة على التحقق من صحة بيانات التعداد وغيرها من البيانات السكانية.

يتطلب تحقيق إمكانات التنمية لهذه الفرص الجديدة للبيانات السكانية اهتمامًا متساويًا بتطوير إدارة بيانات قوية ومصممة على المستوى الوطني. هذه ضرورية لحماية سلامة وأمن الأفراد، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة والأقليات - بحيث يمكن الوصول إلى البيانات للكثيرين، ولكنها محفوفة بالمخاطر لأي شخص.

ولذلك فإن الخبرة والمبادئ التوجيهية المشتركة حول كيفية التعامل مع خصوصية البيانات لها الأولوية القصوى في سياق تعزيز البيانات السكانية من أجل التنمية.